عقد التوأمة رقم

JO 21 ENI ST 01 22

تعزيز قدرات دائرة الإحصاءات العامة في الأردن من حيث جمع وتحليل البيانات الإحصائية وإعداد التقارير بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والأوروبية

تقرير الزيارة حول

المكوّن الأول
وضع خارطة الطريق لتطوير نظام متكامل للبيانات الإدارية في الأردن عبر مشاريع تجريبية حول سجلات إحصاءات الأعمال والإحصاءات السكانية

النشاط 1.2.1
استراتيجية التعاون مع مالكي البيانات الإدارية لإنشاء سجل لإحصاءات الأعمال

أجرى الزيارة
السيد سورين شونينغ أندرسن، إحصاءات الدنمارك
السيد تيمو كوسكيماكي، إحصاءات فنلندا

عمان، الأردن
16-19 يناير 2023

النسخة النهائية

بيانات معدّي التقرير

السيد سورين شونينغ أندرسن، إحصاءات الدنمارك
مدير إحصاءات الاعمال
دائرة إحصاءات الدنمارك
العنوان:
2100 Copenhagen Sejrøgade 11
كوبنهاجن، الدنمارك
هاتف: *45 4163 7545*
ssa@dst.dk

السيد تيمو كوسكيماكي
مدير العلاقات الدولية، ونائب المدير العام سابقًا
دائرة إحصاءات فنلندا
العنوان:
Työpajankatu 13, 00580, Helsinki, Finland
هلسنكي، فنلندا
هاتف: 358 50 5003203
timo.koskimaki@stat.fi

جدول المحتويات

ألملخص التنفيذي..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
1. ملاحظات عامة ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
2. التقييم والنتائج 5
3. الخلاصة والتوصيات ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
الملحق الأول: الشروط المرجعية ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
الملحق الثاني: برنامج الزيارة..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
الملحق الثالث: أسماء المشاركين ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**

ملحقات التقرير:
الملحق الرابع: استراتيجية التعاون مع مالكي البيانات الإدارية لإنشاء سجل إحصاءات الأعمال - فنلندا
الملحق الخامس: المعايير الدولية ومصادر البيانات الوطنية واستخدام البيانات في سجل إحصاءات الأعمال - الدنمارك
الملحق السادس: الإنجازات والتحديات لإنشاء سجل لإحصاءات الأعمال في الأردن

الملخص التنفيذي

جرت هذه الزيارة ضمن مشروع التوأمة "لتعزيز قدرات دائرة الإحصاءات العامة في الأردن من حيث جمع وتحليل البيانات الإحصائية وإعداد التقارير بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والأوروبية". وركّز موضوع الزيارة حول إنشاء سجل لإحصاءات الاعمال في الأردن.

تضمنت الزيارة عقد ورش العمل مع المدراء والخبراء بين 16 و 19 يناير \ كانون الثاني 2023، حيث عمل المستشارون الذين أسندت إليهم المهمة على إدارة النقاشات وإعداد المقترحات، ليتم عرض خلاصة ورش العمل يوم 19 يناير 2023 إلى الإدارة العليا في دائرة الإحصاءات وتبنّي تلك الخلاصة.

وفيما يلي أبرز النتائج والتوصيات:
أحرز العمل الجاري من أجل إنشاء سجل لإحصاءات الأعمال في الأردن تقدمًا جيدًا، وتم تبادل مجموعات البيانات بين دائرة الإحصاءات وعدد من الشركاء الأساسيين، ويجري حاليًا تحليل تلك البيانات. وعلى دائرة الإحصاءات الحرص على سير المراحل التالية من المشروع بسلاسة.

يسير التعاون مع الشريكين الاستراتيجيين، وهما وزارة الصناعة والتجارة، ودائرة مراقبة الشركات، بشكل جيد جدًا، وهناك التزام واضح وملفت بالأهداف المشتركة للمشروع وثقة متبادلة بين الجانبين على مستوى كبير.

هناك حاجة لتحسين التعاون مع مالكي البيانات الآخرين (عدا عن وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات)، ومنهم دائرة الضريبة والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والوزارات والبلديات وجهات الترخيص وجمعيات الأعمال والنقابات وشركة الكهرباء وغيرها من الجهات.

ينبغي الاستفادة من نموذج التعاون المتبادل بين دائرة الإحصاءات العامة و وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات لعرض المزايا المتحققة من التعاون وتسليط الضوء عليها عند النقاش مع الشركاء المحتملين الجدد.

شهدت الزيارة مناقشات موسعة لمختلف استراتيجيات وممارسات التعاون، بالإضافة إلى الحديث عن الخطوات العملية لكيفية المضي قدمًا في مشروع إنشاء سجل إحصاءات الأعمال.

ستواصل دائرة الإحصاءات و وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات عملها في سجلات الأعمال، آخذة بالاعتبار النتائج والتوصيات التي خرجت بها هذه الزيارة. وستكون الزيارة التالية الخاصة بسجل الأعمال في شهر فبراير \ شباط لتتطرق بشكل خاص إلى الجوانب التقنية لتطبيق نظام STATBUS.

1. ملاحظات عامة

تم إعداد تقرير الزيارة ضمن مشروع التوأمة "تعزيز قدرات دائرة الإحصاءات العامة في الأردن من حيث جمع وتحليل البيانات الإحصائية وإعداد التقارير بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والأوروبية"، وهو النشاط الثاني ضمن المكوّن الأول المتعلق بإنشاء سجل لإحصاءات الاعمال.

وتمثلت غايات النشاط في النقاط التالية:

- صياغة خارطة الطريق الأولى لإنشاء سجل لإحصاءات الأعمال لدى دائرة الإحصاءات العامة
- مناقشة أفضل الممارسات الدولية لتوقيع مذكرات التفاهم
- التوعية بالالتزامات والمزايا المترتبة على وجود سجل لإحصاءات الأعمال ذات الجودة العالية لدى مالكي البيانات الإدارية
- التوصيات بالخطوات التالية

يود المستشارون التوجه بخالص الشكر إلى كافة المسؤولين والأفراد الذين التقوهم على ما قدموه من دعم ومعلومات قيّمة خلال الزيارة إلى الأردن، مما أسهم في تيسير عملهم ومهمتهم. ويجب التنويه إلى أن الآراء والملاحظات الواردة في هذا التقرير هي ملاحظات وآراء المستشارين وأنها لا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي أو دائرة الإحصاء في فنلندا أو دائرة الإحصاء في الدنمارك.

شهدت الزيارة مناقشات موسعة لمختلف استراتيجيات وممارسات التعاون مع موظفي دائرة الإحصاءات العامة ووزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات، بالإضافة إلى الحديث عن الخطوات العملية لكيفية المضي قدمًا في مشروع إنشاء سجل إحصاءات الأعمال.

وقدم المستشارون عرضين يتضمنان المعلومات الأساسية لتكون نقطة انطلاق تبدأ منها النقاشات، وكلاهما مرفقان ضمن ملحقات هذا التقرير. كما اشتملت الزيارة على عدد من التوصيات العملية التي جرت مناقشتها بشكل موسع مع الشركاء.

2. التقييم والنتائج

التقييم
حقق العمل الجاري لإنشاء سجل لإحصاءات الأعمال في الأردن تقدمًا جيدًا، وقد تمت بالفعل مشاركة مجموعات البيانات بين دائرة الإحصاءات وأهم شركائها، فيما يجري حاليًا تحليل تلك البيانات. وعلى دائرة الإحصاءات الحرص على سير المراحل التالية من المشروع بنفس القدر من السلاسة.

يجري التعاون بين الشركاء الاستراتيجيين، وهم وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات، بشكل جيد جدًا، وهناك التزام واضح وملفت بالأهداف المشتركة للمشروع وثقة متبادلة بين الجانبين على مستوى كبير.

هناك حاجة لتحسين التعاون مع مالكي البيانات الآخرين (عدا عن وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات)، ومنهم دائرة الضريبة والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والوزارات والبلديات وجهات الترخيص وجمعيات الأعمال والنقابات وشركة الكهرباء وغيرها من الجهات.

ينبغي الاستفادة من نموذج التعاون المتبادل بين دائرة الإحصاءات العامة و وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات لعرض المزايا المتحققة من التعاون وتسليط الضوء عليها عند النقاش مع الشركاء المحتملين الجدد.

نستعرض فيما يلي تفاصيل نتائج ورش العمل، بينما يتضمن الفصل الثالث الخلاصة والتوصيات. تتضمن الخلاصة نصائح حول كيفية المضي قدمًا في وضع خارطة الطريق لمواصلة العمل المستقبلي، ونصائح حول التعاون مع الجهات الأخرى وحول كيفية إبراز فوائد النظام الإحصائي القائم على السجلات لكافة المعنيين، إلى جانب مقترحات لعدد من المهام العمليّة التي ينبغي القيام بها.

النتائج
قدم الخبراء في **اليوم الأول** من الزيارة عرضين من كل من فنلندا والدنمارك حول كيفية تطبيق سجل إحصاءات الأعمال بشكل يعكس التوصيات الدولية ومتطلبات الاتحاد الأوروبي. وقدم العرض الفنلندي موجزًا عن سجل إحصاءات الأعمال الوطني، وركّز على جوانب التعاون وإدارة الجهات المعنية (أصحاب المصلحة) بينما ركّز العرض الدنماركي على كيفية دمج المعايير الدولية ومصادر البيانات الوطنية واستخدام البيانات في سجل إحصاءات الأعمال الدنماركي، وكيف ترتبط الإجراءات الأخرى لإنتاج الإحصاءات بهذا السجل - كإحصاءات سوق العمل والحسابات الوطنية وغيرها، وهي مبينة في الملحق الثاني من برنامج الزيارة. ويمكن الاطلاع على الملحقين 4 و 5 اللذان يحتويان على العرضين المذكورين.

ومن بين المواضيع التي نوقشت بمزيد من التفصيل مع المشاركين من دائرة الإحصاءات: الأساس القانوني للوصول إلى البيانات واتفاقيات مشاركة البيانات، والتعاون بين الإدارات، والتعامل مع نقص \ زيادة التغطية، وتوحيد قواعد بيانات المدخلات (قواعد المطابقة والدمج والاولوية) من مختلف مزودي البيانات، والجوانب المرتبطة باستخدام مصادر البيانات العامة و\أو الخاصة، وربط البيانات عبر المفاتيح \ أو أرقام التعريف، وتأمين وصول البيانات من مصادر خارجية، واستخدام البيانات الإحصائية الداخلية والخارجية لغايات تقسيم الطبقات الإحصائية.

وشهد **اليوم الثاني** انعقاد لقاء مع ممثلين عن إدارات وزارة الصناعة والتجارة ومن دائرة مراقبة الشركات، ويمكن الاطلاع على قائمة بأسماء المشاركين في الملحق الثالث. تم التركيز في البداية على نطاق العمل والأهداف الإلزامية لهذا المكوّن من مشروع التوأمة وعلى الكفاءات ومكاسب الجودة التي يمكن تحقيقها عبر البيانات المستمدة من سجل إحصاءات الأعمال من وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مرقبة الشركات، والتي يتم بالفعل تحليلها عبر مقارنة البيانات في قواعد بيانات غير مشتركة. ثانيًا، تم عرض موجز سريع عن وضع سجل إحصاءات الأعمال في كل من فنلندا والدنمارك ليتمكن المشاركون من وزارة الصناعة والتجارة ومن دائرة مراقبة الشركات من مواكبة بقية المشاركين في هذا الصدد. ثالثًا، قدم المشاركون من وزارة الصناعة والتجارة ومن دائرة مراقبة الشركات عرضًا شفويًا لغاية ونطاق السجلات لديهم ولمحتواها بشكل عام، بما في ذلك مشاريع التطوير الجارية ومجالات تحسين الجودة - ومنها إسناد رموز النشاط في عدد

من القطاعات، وتحويل رموز النشاط من النسخة 3 من نظام ISIC إلى النسخة 4 (وفي هذا السياق يجب الأخذ بالاعتبار بأن نظام ISIC ينتقل حاليًا من النسخة 4 إلى النسخة 5 التي ستسري اعتبارًا من العام 2025، ولهذا ينبغي توقع التحول إلى النسخة 5 في مرحلة ما. ولكن لا بد من الانتقال من النسخة 3 إلى 4 أولًا على أي حال.)

وتطرق الخبراء من الاتحاد الأوروبي إلى الحاجة لمزيد من الوضوح - من ناحية المفاهيم وفيما يتعلق بالاحتياجات الإحصائية - عند الحديث عن أنواع وحدات الأعمال في مستويات مختلفة (الوحدات القانونية، والمؤسسات، والمنشآت).

وبناء على العروض والنقاشات في اليومين الأولين، انعقدت في اليوم الثالث ورشة عمل بمشاركة وزارة الصناعة والتجارة (والتي تُعنى بتسجيل الشركات الخاصة) ودائرة مراقبة الشركات (والمعنية بتسجيل الشركات العامة المحدودة) وفقًا لجدول أعمال محدد.

أولى المسائل التي جرت مناقشتها هي دور كل من وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات فيما يتعلق باستراتيجية مشروع سجل إحصاءات الأعمال وخارطة الطريق ومراحل التطوير، والإنتاج الذي يتبع ذلك. وتم التوضيح بأن كلًا من وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات هما شريكان ذوا أهمية استراتيجية لدائرة الإحصاءات العامة، وهو ما يؤكد تعاون الطرفين الحالي مع الدائرة في مجالات أخرى. فالتعاون ضروري على مستوى الإدارة وعلى مستوى الخبراء، بما في ذلك الحصول على الموافقات في الوقت المناسب ليتمكن الخبراء من إيجاد الحلول معًا.

كما تبيّن أن وزارة الصناعة والتجارة تصدر بشكل دوري نشرات تتضمن أعداد المنشآت المسجلة وتوفر أداة بحث عبر موقعها الإلكتروني يمكن لمالكي المنشآت من خلالها الوصول إلى المعلومات حول المنشآت التي يمتلكونها. كما توفر دائرة مراقبة الشركات وظيفة بحث عامة تقدم للجمهور معلومات عن الشركات.

سيقوم المشاركون الآن بالإعدادات اللازمة في مؤسساتهم من أجل الحصول على الموافقات الرسمية للتعاون في إنشاء سجل إحصاءات الأعمال، ويتوقعون الحصول على الموافقات دون مشاكل. وتحصل دائرة الإحصاءات بالفعل على البيانات من وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات عبر وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة - وتتوقع أن تكون هناك حاجة للتحديث الشهري لإنتاج سجل إحصاءات الأعمال - كما يجب الاتفاق على المحتوى والصيغة المناسبة.

أما الموضوع الثاني ضمن النقاش فكان إمكانية إنشاء سجل إحصاءات الأعمال أو المنتجات الإحصائية الأخرى الناتجة عن التعاون مع مزيد من مصادر البيانات العامة والخاصة في الأردن (الوزارات والبلديات وجهات الترخيص وجمعيات الأعمال والنقابات وشركات الكهرباء وغيرها) من أجل الوصول \ الربط مع معلومات الشركات التي يمكنها إما إضافة القيمة إلى السجل (مثل صحة رموز الأنشطة الرئيسية والثانوية، وتحديد الوحدات النشطة وغير النشطة ضمن الوحدات المحلية، بما في ذلك إحداثيات الموقع الجغرافي) أو فيما يخص منتجات إحصائية محددة مثل الحسابات الوطنية وغيرها.

وفي هذا السياق جرت مناقشة أرقام العمالة من سجلات الضمان الاجتماعي والتي لا تكون دومًا بالقدر الكافي. وعلى هذا الأساس، تخطط دائرة الإحصاءات لإجراء مسح (من خلال المقابلات الميدانية) يستهدف المنشآت في المناطق التي تشهد كثافة عالية من وحدات الأعمال الكبيرة، بهدف الحصول على الأرقام الصحيحة لعدد من البيانات مثل الأرباح وأعداد الموظفين وغيرها. وجرى نقاش حول قدرة سجل إحصاءات الأعمال ليحتوي أكثر من رقم واحد للعمالة - أي أرقام من مصادر مختلفة مما سيكون مفيدًا لإدامة السجل وتحديثه، وللحصول على العينات ولإنتاج الإحصاءات.

وأخيرًا، كان هناك نقاش حول الحاجة لمزيد من الوضوح حول ما يعنيه الحديث عن "وحدات الأعمال". فالمعايير الدولية، والتي يدعمها نظام STATBUS ، تقول بأن سجل إحصاءات الأعمال يجب أن يحتوي على وحدات قانونية (أي إدارية) إلى جانب المنشآت والوحدات المحلية (وهي وحدات إحصائية على المستوى المؤسسي والوظيفي - انظر تعريفات ISIC و SNA). لن يتضمن ذلك إضافة عبء عمل جديد على دائرة الإحصاءات (وهو مدعوم بنظام STATBUS)، كما أن المعلومات تتوافق مع هذه الممارسة لوحدات الأعمال التي تمتلك موقعًا واحدًا (والتي تمثل الغالبية العظمى من وحدات الأعمال).

كان هناك فهم مشترك لوجود بعض "المكاسب السريعة" ضمن المهام المشتركة في المستقبل القريب، وهي:

- **تصنيف الأنشطة بما يتفق مع نظام التصنيف ISIC**: عرضت دائرة الإحصاءات تعريف موظفي وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات على استخدام تصنيف ISIC 4 وعلى إسناد رموز الأنشطة المناسبة للشركات الكبيرة، والتي يصعب فيها تحديد النشاط الرئيسي.

- **تحديد الوحدات غير النشطة**: يمكن لدائرة الإحصاءات مساعدة وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات في تحديد الوحدات غير النشطة، لتحصل بالتالي على تاريخ التوقف عن العمل في سجلات وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات. وفي هذا السياق تحتاج الجهات الثلاثة للاتفاق على ما إن كان سجل إحصاءات الأعمال يجب أن يحتوي على معلومات تاريخية منذ البداية (أي إن كان ينبغي نقل الوحدات غير النشطة إلى السجل).
- **أرقام العمالة**: يمكن لدائرة الإحصاءات مساعدة وزارة الصناعة والتجارة في جمع أرقام العمالة والتوظيف وفقًا لتجميع الوزارة للمنشآت.
- **الوحدات الإحصائية**: كان هناك اقتراح بأن تدرس وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات البيانات من ناحية امتلاك الوحدات القانونية في سجلاتها لموازنات خاصة أو مشتركة. وهذا أمر مهم لسجل إحصاءات الأعمال وله دور أساسي في تحديد المؤسسات التي تتضمن أكثر من وحدة واحدة، وقد يكون مهمًا لدقة الحسابات الوطنية في بعض القطاعات. كما أن هذا العمل قد يكون مفيدًا في تحديد الوحدات المحلية.
- **تصنيف القطاعات**: في النشاط التالي المختص بسجل إحصاءات الأعمال ضمن مشروع التوأمة، سيقدم الخبراء خوارزمية للإسناد الآلي لرمز القطاع كما في نظام SNA، وذلك على أساس الدمج بين رموز الملكية ورموز الأنشطة الاقتصادية الرئيسية.
- **الربط المفصل للخانات في قاعدة بيانات سجل إحصاءات الاعمال**: ذكر الخبراء ضرورة الربط المفصل لخانات البيانات من سجلات المصدر مع خانات البيانات في قاعدة بيانات STATBUS. وسيتضمن ذلك التحليل واتخاذ القرارات ومطابقة ودمج الوحدات على المستويات المختلفة، وتحديد العلاقات وكافة المتغيرات والسمات وقوائم القيمة التي سيجري استخدامها في سجل إحصاءات الأعمال بالأردن.
- **الاتصال والإعلان:** تتوقع دائرة الإحصاءات عقد فعالية عامة كبيرة للإعلان عن إنجاز سجل إحصاءات الأعمال (والنتائج الأخرى) ضمن مشروع التوأمة (وغيره من المشاريع التي تحظى بدعم دولي). ويدعم الشركاء الآخرون في مشروع سجل إحصاءات الأعمال ذلك وسيساهمون فيه، حيث ستجري مناقشة الأمر في مرحلة لاحقة.

رأينا فهمًا مشتركًا **للمهام العاجلة** في المستقبل القريب، وهي:

- **الدخول في الاتفاقيات** والعقود اللازمة للتعاون بخصوص مشروع سجل إحصاءات الأعمال.
- **تحديث الأطر الإحصائية الحالية** مما سيتطلب العمل من جانب دائرة الإحصاءات وبعض الجهود المشتركة كذلك. وفي هذا السياق، لا بد من الاتفاق على أي البيانات التي يمكن لدائرة الإحصاءات مشاركتها مع وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات، وما ينبغي القيام به في حال تعارض البيانات في السجلات وفي المسوح.
- **تصميم الاستبيانات لمسح المنشآت** المذكور أعلاه. ستتم مناقشة مسودة الاستبيان مع وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات (وغيرها من الأطراف المهتمة على المستوى الوطني) ومع الجهات الدولية التي تدعم مشاريع دائرة الإحصاءات (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). كما ستجري مناقشة المهمة في سياق مشروع التوأمة في أواخر شهر فبراير، وينبغي استكمال الاستبيان بشكله النهائي في النصف الأول من العام الحالي 2023.

ولضمان عدم إغفال أية جوانب مهمة (ولإعطاء الأولوية للخطوات الهامة)، تم الاتفاق على أن تناقش وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات ودائرة الإحصاءات الأمر داخليًا ومن ثم تتبادل قائمة بالاحتياجات والرغبات حسب أولويتها عبر البريد الإلكتروني، قبل عقد ورشة عمل مشتركة للوصول إلى موقف مشترك.

ولدى الحديث عن **مخاطر المشروع**، ذكرت النقاط التالية:

- **الحاجة إلى الاستثمارات والدعم غير المتوقعين في تقنية المعلومات**: لا بد من ظهور بعض الأمور ولكن لا يتوقع ظهور عقبات كبيرة. إلا أننا قد نواجه صعوبات في حال كان نقل البيانات الجديدة يتطلب مؤهلات معينة أو بنية تحتية محددة لتقنية المعلومات.

- **الجوانب القانونية:** وهي مصنفة ضمن فئتين: الأولى هي الحالات التي لا يوجد لها أساس قانوني لمشاركة البيانات، ومنها مثلًا البيانات الواردة من السلطات الضريبية. وسيتطلب تغيير الوضع في تلك الحالة تشريعات جديدة، وهو بالتأكيد أمر خارج نطاق مشروع التوأمة وإطاره الزمني. أما الفئة الثانية فهي الحالات التي تفسّر فيها السلطات التشريعات القائمة بشكل مختلف فيما يتعلق بمشاركة البيانات. وفي تلك الحالات سنحاول العمل "بحذر ودبلوماسية للتحايل على المشكلة" من أجل إيجاد أرضية مشتركة مع الجهات المعنية. كما يمكن طلب المشورة القانونية في الحالات التي تحتاج لذلك.

- مصادر البيانات الإضافية والأطراف \ أصحاب المصلحة الجدد: تم الاتفاق على إعداد مصفوفة من أصحاب المصلحة تتضمن مصادر البيانات الإضافية المحتملة والجهات المعنية، بما فيها خط زمني تقريبي لموعد التواصل معهم. ويجب الإشارة هنا إلى أن بعض تلك الجهات والمصادر قد تكون خارج نطاق سجل إحصاءات الأعمال ولكنها مرتبطة بالمجالات الإحصائية، وأن بعضها سيكون خارج نطاق مشروع التوأمة وإطاره الزمني، ولكن الأنشطة على المدى الطويل تدعم نقل النظام الإحصائي في الأردن ليصبح قائمًا على السجلات.

3. الخلاصة والتوصيات

أبرز المزايا ومبادئ التخطيط

- من أبرز مزايا وجود نظام إحصائي قائم على السجلات تعزيز مدى انسجام الإحصاءات وسرعة تحديثها لما فيه صالح المستخدمين.
- كما سينخفض عبء الاستجابة المترتب على المؤسسات والتكلفة المترتبة على إنتاج الإحصاءات
- عند التخطيط لنظام إحصائي قائم على السجلات، ينصح بالتقدم عبر خطوات محددة وتنفيذ عناصر مختلفة من الإحصاءات عندما تكون بجودة كافية - أي لا داعي أن تكون مثالية
- التعاون مع مالكي البيانات الآخرين (إلى جانب وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات) كالوزارات والبلديات وجهات الترخيص وجمعيات الأعمال والنقابات وشركات الكهرباء وغيرها
- على دائرة الإحصاءات إعداد مصفوفة بالجهات المعنية ومصادر البيانات الإضافية المحتملة، بما في ذلك إطار زمني تقريبي للتواصل معها.

معايير النجاح لمشروع سجل إحصاءات الأعمال

يمكن اعتبار مشروع سجل إحصاءات الأعمال ناجحًا عند تلبية المتطلبات التالية:

- إجراء المطابقة الفنية للسجلات القائمة وتقييم النتائج
- إنشاء سجل إحصاءات الأعمال القائم على نظام STATBUS في دائرة الإحصاءات
- تصميم وتنفيذ النقل الكامل للبيانات والتعاون بين دائرة الإحصاءات والمؤسستين المشاركتين في المرحلة التجريبية وهما وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات
- قيام دائرة الإحصاءات بإعداد خارطة طريق للخطوات المقبلة في إرساء التعاون مع مزيد من الجهات، بما في ذلك تحليل تحديات التعاون وتقديم حلول لها.

سجل إحصاءات الاعمال، والحسابات الوطنية، ومسوح الأعمال

- وجود سجل لإحصاءات الأعمال بجودة عالية سيمنح مسوح الأعمال أدوات أفضل لاستهداف العينات بشكل يلبي مختلف احتياجات البيانات
- سيكون من الممكن استبدال أو تقليل محتوى مسوح الأعمال عبر جمع البيانات بشكل مباشر عند استخدام تدفقات البيانات الإدارية عبر سجل إحصاءات الأعمال
- في الحسابات الوطنية، هناك مجموعة من جوانب الجودة التي يمكن تحسينها عند توفر سجل إحصاءات الأعمال بجودة عالية
- يجب دراسة نطاق ومحتويات سجل إحصاءات الأعمال بعناية فيما يتعلق بالوسائل الإحصائية الأخرى التي يمكن استعمالها لتلبية احتياجات الحسابات الوطنية.
- قد يكون من المفيد من ناحية التكلفة استخدام مصادر بيانات أخرى غير سجل إحصاءات الأعمال للتعامل مع عدد من مشاكل البيانات للحسابات الوطنية

التعاون مع الجهات الحكومية الأخرى

- تعزيز التعاون مع الجهات الأخرى عامل بالغ الأهمية للنجاح، ولا بد من إبراز المنافع المتبادلة التي تترتب على هذا التعاون مع جميع الجهات المشاركة.
- يجب أن تضمن عمليات التعاون أن يلتزم جميع المشاركين على كافة المستويات بالهدف المشترك - من الوزارات إلى الدوائر وحتى التعاون على مستوى الخبراء.
- وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات هما شريكان استراتيجيان مهمان لدائرة الإحصاءات وهما ملتزمان وراغبان بالمساهمة والتعاون
- يجب مأسسة التعاون عبر اتفاقات \ مذكرات تفاهم رسمية بين دائرة الإحصاءات العامة والشركاء.

المهام العاجلة والمكاسب السريعة

- على دائرة الإحصاءات دراسة وتقييم المصادر البديلة لبيانات العمالة (وغيرها من عناصر البيانات المهمة) في سجل إحصاءات الأعمال لتحديد أفضل المصادر
- على دائرة الإحصاءات تعليم ودعم موظفي وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات في استخدام تصنيف ISIC 4 (في حال الاتفاق على ذلك وتغطيته ضمن مذكرة تفاهم مع الشركاء)
- بوسع الخبراء من الاتحاد الأوروبي تقديم المشورة حول التحول من النسخة 3 إلى النسخة 4 في تصنيف ISIC (بما في ذلك التغيير الآلي للتصنيف)
- يمكن لدائرة الإحصاءات مساعدة وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات في تحديد الوحدات غير النشطة
- يمكن لدائرة الإحصاءات مساعدة وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات في جمع أرقام العمالة بما يتناسب مع تجميع المنشآت في وزارة الصناعة والتجارة (وهو نشاط صغير لمرة واحدة ولا يقوم على سجل إحصاءات الأعمال).
- على دائرة الإحصاءات و وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات العمل معًا لدراسة ما أن كان من الممكن تلبية بعض احتياجات البيانات للحسابات الوطنية باستخدام البيانات الموجودة.
- يجب دراسة احتياجات البيانات واحتياجات المستخدمين بشكل منهجي بالتعاون مع الإدارات الإحصائية والمؤسسات الهامة التي تستخدم الإحصاءات، بحيث تؤخذ دراسة البنك الدولي الشاملة حول احتياجات المستخدمين بعين الاعتبار.